

## الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين

م.د. رافع خلف جاسم الجنابي

جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية

### الملخص

هذا البحث يُلقي الضوء على ظاهرة الفصل بين الأشياء المتلازمة في باب التوابع ، وحاولتُ أن أجمع آراء العلماء في هذه الظاهرة ، فتبين أنّ منهم من وقف متشددًا لا يجيزُ الفصل منكرًا ذلك ، وما ورد من ذلك فهو من قبيل الضرورة -إن كان شعراً- أو من قبيل الشذوذ -إن كان غير ذلك ، ومنهم من أجاز ذلك لوروده عن العرب الفصحاء في غير الشعر؛ فلا داعي إلى نكران ذلك ، فجاءت نصوص كثيرة من القرآن تجيز الفصل ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، ومنهم من يرى جواز الفصل إن لم يكن الفاصل أجنبيًا ، وإن كان الفاصل أجنبيًا فلا يجوز الفصل ، ومنهم من يرى إن كان الفاصل كثيرًا من الجمل ، فالراجح عدم جواز الفصل خوف الإلتباس ، لطول الفاصل . ودوّنتُ ذلك في صفحات البحث مشفوعًا بتخريج النصوص من مصادرها، ونسبتُ الأقوال -غير المنسوبة- إلى أصحابها، وناقشتُ الآراء ورجحتُ ما أراه مناسبًا لإستعمال لغتنا ، جاعلاً النصوص القرآنية الفيصل في هذه الظاهرة ، والله الموفق والمعين .

### Abstract

This research shed lights to the subject of disconnecting between close related words .I tried to collect scientists' opinions concerning this subject. Some scientists do not allow separation and what mentioned about this is by necessity if it is poetry or by irregularity if other than that . Other scientists allow this case since it is known from the eloquent Arabs but in other than poetry , so there is no necessity to ignore that . Many texts are mentioned in the Holy Quran that allow separating and the Holy Quran has no necessity .Some of them see that it is possible to be separated if the separator is not foreign if it is so therefore the separation is not allowed . Others see that the separation is not allowed if the separator is more than a sentence since it may cause confusion . I wrote down that in my research supported by their references and I mentioned their owners even those whose owners are not mentioned . I discussed these opinions and preferred what I think it is suitable for our language use .

## الفصل

**لغة:** البون ما بين الشئيين. والفصلُ من الجسد: موضع المفصل، وبين كل فصلين وصلٌ، والفصلُ: القضاء بين الحق والباطل، واسم ذلك القضاء الذي يفصل فيصل، وهو قضاءٌ فيصلٌ وفاصل. الفصيلةُ: القطعة من أعضاء الجسد، وهي دون القبيلة. وقال أبو عبيد: فصيلة الرجل: رهطه الأذنون، وكان يقال العباس فصيلة النبي ﷺ، قال الله جل وعز: **وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ** المعارج: ١٣. والمفصل: مفرق ما بين الجبل والسهل. وكلُّ موضع ما بين جبلين يجري فيه الماء فهو مفصل. والفصال: الفطام، قال الله تعالى: **وَصَيَّنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ۗ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۗ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۗ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۗ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**: الأحقاف: ١٥، المعنى: مدى حمل المرأة إلى منتهى الوقت الذي يفصل فيه الولد عن رضاعها ثلاثون شهراً. ويقال فصلت الشواخ: إذا كان نظمه مفصلاً بأن يجعل بين كل لؤلؤتين مرجانة أو شذرة أو جوهرة تفصل بين اثنتين من لون واحد. وأواخر الآيات في كتاب الله فواصل، بمنزلة قوافي الشعر، واحدها فاصلة. وقول الله جل وعز: **كِتَابٌ فَصَّلْتُ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**: فصلت: ٣، له معنيان: أحدهما: تفصل آياته بالفواصل، والمعنى الثاني فصلناه: بيناه. وقوله جل وعز: **فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ** الأعراف: ١٣٣، بين كل آيتين مهلة. وقيل: مُّفَصَّلَاتٍ مبيّنات، ويقال: فصل فلان من عندي فُصولاً: إذا خرج. وفصل مني إليه كتاب: إذا نَقَذَ، قال الله جل وعز: **وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ۗ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ**: يوسف: ٩٤، أي: خرجت. ففصل يكون لازماً وواقعاً، وإذا كان واقعاً فمصدره الفصل، وإذا كان لازماً فمصدره الفُصول. وفصلت المرأة ولدها وفصلته: أي: فطمته.<sup>١</sup>

**اصطلاحاً:** الفصل هو وجود حاجز يحول بين شئيين متلازمين، وهذا المعنى هو ما عناه النحويون في درس النحوي، فيكون الفصل عندهم: وجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تحتم قواعد اللغة تواليها دون حاجز بينها. فالعناصر أو الأجزاء المترابطة تأبى الفصل بين أجزائها لكونها متلازمة، بحيث لا ينفك أحدها عن الآخر.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> ينظر العين: (فصل): ١٢٧/٧ والقاموس المحيط: ٥٧/٦ ولسان العرب: ٣٤٢٢/٣٧

<sup>٢</sup> ينظر اثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط: ١-٢

### الفصل بين التوكيد والتوكيد

أجاز النحويون الفصل بين التوكيد والتوكيد إذا كان الفاصل غير أجنبي منهما<sup>٣</sup> ومن الشواهد على ذلك قول أبي النجم العجلي :

فَأَقْبَلَتْ قَائِلَةً تَسْتَرْجِعُ مَا رَأْسُ ذَا إِلَّا جَبِينٌ أَجْمَعُ<sup>٤</sup>

أراد : ما راس ذَا أجمع إلا جبين<sup>٥</sup> وجاء الفصل بين التوكيد والتوكيد في عدد من الآيات ذكرها المعربون ،منها ما ذَكَرَ في قوله تعالى: تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ<sup>٦</sup> وَمِنْ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ<sup>٧</sup> ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ<sup>٨</sup> وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ<sup>٩</sup> وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا الأحزاب: ٥١، قيل : (كلهن) بالرفع تأكيد للنون في (يرضين)<sup>١٠</sup>، و(ما آتيتهن) فصل<sup>١١</sup> ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا: الفرقان: ٢٢، يقول الزمخشري : (يوم يرون) منصوب بأحد شيئين : إما بما دل عليه (لا بشرى)، أي : يوم يرون الملائكة ينعون البشرى ، أي : يعدمونها ، و(يومئذٍ للمجرمين) ، ولكن هذا الإعراب غير مرضٍ للكثير من المعربين ، ثم قال : (لا بشرى يومئذٍ للمجرمين)<sup>١٢</sup> ، ولكن هذا الإعراب غير مرضٍ للكثير من المعربين ؛ ذلك لأنه لا يجوز أن يكون تكريرًا سواء أريد به التوكيد اللفظي أم أريد به البديل ، لأنَّ (يوم) منصوب بـ (اذكر) أو بـ (يعدمون البشرى) ، وما بعد (لا) العاملة في الإسم لا يعمل فيه ما قبلها<sup>١٣</sup> ، وذهب السيوطي إلى جواز فصل التوابع من المتبوع بغير مباين محضٍ جاعلاً منه قوله تعالى: ( وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ ) ، ففصل بين التأكيد والتوكيد ، إن كان الفاصل غير أجنبي ، فإن كان أجنبيًا فلا يجوز الفصل بمباينٍ محضٍ ، أي : أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال: مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أبلقٍ<sup>١٤</sup>

<sup>٣</sup> ينظر شرح التسهيل: ٢٨٧/٣ وجمع الهوامع: ١٦٨-١٨٩

<sup>٤</sup> ينظر الكامل في اللغة والادب: ١٣٠/٢ وشرح التسهيل: ٢٨٨/٣ وفيه: واقبلت والهة تفجع .

<sup>٥</sup> ينظر شرح التسهيل: ٢٨٨/٣

<sup>٦</sup> ينظر التبيان: ١٠١/٢ والبر والبحر المحيط: ٢٤٤/٧ وحاشية الصبان: ٤٩٣/٥ وهي قراءة ابي اياس جؤية بن عائذ بالنصب توكيد لضمير

النصب في (انتيتموهن) ، ينظر المحتسب: ٢٦٦/٢

<sup>٧</sup> ينظر شرح التسهيل: ٢٨٧/٣

<sup>٨</sup> ينظر الكشاف: ٢٧٣/٤

<sup>٩</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ١٣٢/٢ والبيان: ٢٠٣/٢ والتبيان: ٨٥/٢ والبر والبحر المحيط: ٤٩٢/٦

<sup>١٠</sup> ينظر جمع الهوامع: ٩٢-٩٣

### الفصل بين الصفة والموصوف

قال الفارقي: ((فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف ، فجرى مجرى (مر بـغلام هند زيد العاقلة) وهو يضعف في المجرور ويقوى في غيره، لما يقتضيه المجرور من شدة إتصاله ممّا عمل به ٠٠ ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه ، وذلك يسهل قليلاً))<sup>١١</sup> ، وقال أيضا: ((الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر ، قبيح))<sup>١٢</sup> . ويقول ابن عصفور: ((ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الإعتراض ، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام ، نحو قوله تعالى: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ الواقعة: ٧٦ ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ، نحو قوله:

أَمَرْتُ مِنَ الْكُتَّانِ خِيطًا وَأَرْسَلْتُ \* رَسُولًا إِلَىٰ أُخْرَىٰ جَرِيًّا يُعِينُهَا<sup>١٣</sup>

يريد : وأرسلت إلى أخرى رسولا جريا ، والجري: الرسول لجريه في اداء رسالة ))<sup>١٤</sup> ومنه ما ذكر في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ حُجُبُهُمْ وَحُبُوبُهُمْ أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ تَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ؕ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ المائدة: ٥٤ ، قال السمين الحلبي: فيحتمل أن يكون قوله تعالى: {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} جملة إعتراض لأن فيها تأكيدا وتسديدا للكلام، وجملة الإعتراض تقع بين الصفة وموصوفها كقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} "عظيم" صفة لـ "قَسَم" وقد فصل بينهما بقوله: {لَوْ تَعْلَمُونَ} فكذلك فصل هنا بين قوله "بقوم" وبين صفتهم وهي "أذلة - أعزة" بقوله {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} فعلى هذا لا يكون لها محل من الإعراب<sup>١٥</sup> ومنه ما ذكر في قوله تعالى: وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا

<sup>١١</sup> تعليق المقتضب: ٢٥/١

<sup>١٢</sup> تعليق المقتضب: ٩٨/٤

<sup>١٣</sup> ينظر الخصائص: ٣٩٦/٢ وشرح جمل الزجاجي: ٢٥٩/٢: فصل بين رسول وصفته بقوله: إلى أخرى.

<sup>١٤</sup> المقرب: ٢٢٨/١ وينظر الخصائص: ٣٩٦/٢

<sup>١٥</sup> الدر المصون: ١٨٧/٦ واللباب: ٣٩٢/٧

كَفَرُوا بِهِ <sup>ج</sup> فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾ البقرة: ٨٩، قوله: " مِنْ عِنْدِ اللَّهِ " فيه وجهان: أحدهما: أنه في محل رفع صفة لـ " كتاب " ، فيتعلق بمحذوف ، أي: كتاب كائن من عند الله . والثاني: أن يكونَ في محلّ نصب لإبتداء غاية المجيء (قاله أبو البقاء) <sup>١٦</sup> . ورد أبو حيان على أبي البقاء قائلاً: لا يكون (من عند الله) متعلقاً بـ (جاءهم) لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما <sup>١٧</sup> .

ومنه ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: قُلْ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَكَاْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ الأعراف: ١٥٨، قال: (جميعاً) نصب على الحال من (إليكم)، فإن قلت: ما محل (الذي له ملك السماوات والارض) ؟ قلت: الأحسن أن يكونَ منتصباً بإضمار (أعني)، وهو الذي يسمى النصب على المدح ، ويجوز أن يكونَ جرّاً على الوصف ، وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله: (إليكم جميعاً) <sup>١٨</sup> . ولم يجز أبو البقاء العكبري ذلك راداً على الزمخشري بقوله: ((ويبعد أن يكونَ صفة أو بدلاً منه لما فيه من الفصل بينهما بـ (إليكم) وحاله)) <sup>١٩</sup> .

### الفصل بين النعت والمنعوت بالمبتدأ

حق التابع أن يكونَ متصلاً بمتبوعه ، فان فصل بينهما بغير أجنبي ، حسن ، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِّي إِلَهُ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوا إِنَّا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانِ يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا فَاتُونَا بِسُلْطَنِ مُّبِينٍ ﴿١٠٠﴾ إبراهيم: ١٠٠ ف (فاطر): صفة لـ (الله) ولا يضر الفصل بين الموصوف وصفته بالمبتدأ <sup>٢٠</sup> فصل بالمبتدأ بين

<sup>١٦</sup> ينظر: البحر المحيط: ٣٠٣/١ والدر المصون: ٣٩٥/١ واللباب: ٢٧٣/٢

<sup>١٧</sup> ينظر البحر المحيط: ٣٠٣/١

<sup>١٨</sup> ينظر الكشاف: ١٦٦/٢

<sup>١٩</sup> التبيان: ١٦٠/١ وينظر البحر المحيط: ٤٠٥/٤ والجمال: ١٩٦/٢

<sup>٢٠</sup> ينظر التبيان: ٣٥/٢ والبحر المحيط: ٤٠٩/٥

الصفة والموصوف، لكونه بعض الخبر<sup>٢١</sup> ف (شك) فاعل أو مبتدأ، وينبغي أن يتعين الأول، لأنه يلزم في الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي (وهو المبتدأ) بخلاف الأول، فإن الفاعل ليس أجنبياً<sup>٢٢</sup> ويقول ابن مالك: ((لو كان الموصوف غير مبهم ولا شبيه به جاز الفصل بينه وبين صفته، كقوله تعالى: ((إني الله شك ٠٠)) وكقوله تعالى: قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ الأنعام: ١٤، وكقوله تعالى: مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾ المؤمنون: ٩١ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾ المؤمنون: ٩٢، وكقوله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٢٣﴾ سبأ: ٣، وحكى سيبويه<sup>٢٣</sup>: هذان رجلان وزيد منطلقان، ففصل بين الموصوف والصفة بالعطف، وفي قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي لَأَقِيْتُ يَوْمًا \* مَعَاشِرَ فِيهِمْ رَجُلٌ جَمَارًا

فَقْفِيرُ اللَّيْلِ تَلْقَاهُ غَنِيًّا \* إِذَا مَا آنَسَ اللَّيْلُ النَّهَارًا<sup>٢٤</sup>

فصلان : فصل بين (معاشر) وصفته، أعني(جمارا)وبين (رجل) وصفته هو(فقير الليل) ((٢٥))

### الفصل بين النعت والمنعوت بالخبر

<sup>٢١</sup> ينظر شرح التسهيل: ٢٨٧/٣

<sup>٢٢</sup> ينظر الدر المصون: ١٧٢/١١ وحاشية الجمل: ٥٠٩/٢

<sup>٢٣</sup> ينظر الكتاب: ٨١/٢

<sup>٢٤</sup> ينظر غريب الحديث: ٣١٤/٢ واللسان(جمر): ١٤٤/٤

<sup>٢٥</sup> شرح التسهيل: ٢٨٧/٣

منه قوله تعالى: **اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ** ﴿٢﴾ إبراهيم: ٢، (من عذاب): صفة لـ (ويل) ولا يضر الفصل بالخبر ، ولا يصح أن يكون متعلقاً به لأنه مصدر <sup>٢٦</sup> قال السمين الحلبي: قوله: {وَوَيْلٌ} جاز الابتداء به لأنه دعاء كـ "سلامٌ عليكم". و "للكافرين" خبره. و {مِنْ عَذَابٍ} متعلقٌ بالويل. ومنع؛ لأنه يلزم منه الفصل بين المصدرِ ومعمولِهِ، ولذلك جَوَزُوا تَعَلُّقَ {بِمَا صَبَرْتُمْ} بـ "سلام" ولم يَعْتَرِضُوا عَلَيْهِ بشيء، ولا فرقَ بين الموضوعين. <sup>٢٧</sup> وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما وجه اتصالِ قوله: {مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ} بالويل؟ قلت: لأنَّ المعنى يُؤلِّوْنَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ". <sup>٢٨</sup> فظاهره يدلُّ على تقدير عاملٍ يتعلَّقُ بِهِ {مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ}. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سلامةٌ من الإعتراض المتقدم، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر. <sup>٢٩</sup>

### الفصل بالفعل ومفعوله

ومنه ما جاء في قوله تعالى: **قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُ قُلٌّ إِنَّي أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴿١٤﴾ الأنعام: ١٤، قال السمين الحلبي: وقرأ الجمهور "فاطر" بالجر، وفيها تخريجان، أحدهما - وبه قال الزمخشري <sup>٣٠</sup> والحوفي <sup>٣١</sup> وأبن عطية - صفة للجلالة المجرورة بـ "غير"، ولا يَضُرُّ الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عاملة في عامل الموصوف. والثاني - وإليه نحا أبو البقاء - أنه بدل من إسم الله، وكأنه فرَّ من الفصل بين الصفة وموصوفها، فإن قيل: هذا لازمٌ له في البدل، فإنه فصلٌ بين التابع ومتبوعه أيضاً. فيقال: إنَّ الفصل بين البدل والمبدل أسهلُّ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل، وقد ترجَّح تخريجُه بوجهٍ آخر: وهو أن "فاطر" إسم فاعل، والمعنى ليس على المضى حتى تكون إضافته غير محضة فيلزم وصفُ المعرفة بالندرة لأنه في نية

<sup>٢٦</sup> ينظر البحر المحيط ٥/٤٠٤ و٢/٣٥٧

<sup>٢٧</sup> ينظر الدر المصون: ١١/١٦٧ واللباب: ١١/٣٣٢

<sup>٢٨</sup> الكشف: ٢/٥٠٥

<sup>٢٩</sup> الدر المصون: ١١/١٦٧ واللباب: ١١/٣٣٢-٣٣٣

<sup>٣٠</sup> ينظر الكشف: ٢/١١ واللباب: ٨/٥٣

<sup>٣١</sup> ينظر اللباب: ٨/٥٣ وعراب القرآن لأبن سيده: ٣/٣٢٤

الإفصال من الإضافة، ولا يُقال: الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يُراد حال ولا إستقبال قطعاً، ويدلُّ على جواز كونه في نية التتوين<sup>٣٢</sup>.

وقرأ ابن أبي عبله برفعه، وتخريجه سهل، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف. وخرَّجه ابن عطية على أنه مبتدأ فيحتاج إلى تقدير خبر، الدلالة عليه خفية بخلاف تقدير المبتدأ فإنه ضمير الأول، أي: هو فاطر: وقرئ شاذاً بنصبه، وخرَّجه أبو البقاء على وجهين، أحدهما: أنه بدل من "ولياً" قال: "والمعنى على هذا أجعل فاطر السموات والأرض غير الله" كذا قدر، وفيه نظر فإنه جعل المفعول الثاني مفعولاً أول، فالتقدير عكس التركيب الأصلي. والثاني: أنه صفة لـ "ولياً" قال: "ويجوز أن يكون صفة لـ "ولياً" والتتوين مراداً" قلت: يعني بقوله: "التتوين مراد" أن إسم الفاعل عامل تقديراً، فهو في نية الإفصال، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله: فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا<sup>٣٣</sup> بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ<sup>٣٤</sup> رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ<sup>٣٥</sup> الأحقاف: ٢٤، وهذا الوجه لا يكاد يصحُّ إذ يصير المعنى: أتخذ غير الله ولياً فاطر السموات إلى آخره، فيصف ذلك الولي بأنه فاطر السموات. ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف، لإضافة المفعول الأول إليه فلم يعد الفاصل أجنياً<sup>٣٣</sup>.

### الفصل بين النعت والمنعوت بالإعتراض

منه قوله تعالى: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ<sup>٣٦</sup> الواقعة: ٧٦، فصل بين الصفة والموصوف بالجملة الشرطية<sup>٣٤</sup>. قال الزمخشري: إعتراض في إعتراض؛ لأنه اعترض به بين المقسم والمقسم عليه، وهو قوله: ( إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ) واعترض بـ ( لَوْ تَعْلَمُونَ ) بين الموصوف وصفته<sup>٣٥</sup>. ومنه قوله تعالى: وَمَا أَحْتَلِفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ<sup>٣٧</sup> الشورى: ١٠ چ أ ب پ چ الشورى: ١١، (فاطر

<sup>٣٢</sup> الدر المصون: ٢٥٣/٧

<sup>٣٣</sup> ينظر الدر المصون: ٢٥٢/٧

<sup>٣٤</sup> ينظر التبيان: ٢/١٣٤ والبحر المحيط: ٨/٢١٤

<sup>٣٥</sup> الكشاف: ٤/٤٦٧



السموات): بالرفع ، أي: هو فاطر ، أو خبر بعد خبر . وقريء بالجر صفة ل (الله)، والجملة إعتراض بين الصفة والموصوف.<sup>٣٦</sup>

### الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا)

إنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما ، وممن منع الفصل بينهما أبو الحسن الأخفش<sup>٣٧</sup> وتبعه الفارسي في قوله تعالى: وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿٧٤﴾ الصافات: ١٦٤، وفي قوله تعالى وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ مريم: ٧١، قال الفارسي: ويمنع أن يكون (واردها) صفة ل(أحد) وكذلك (له مقام معلوم) ، ويمنع من ذلك أن (إلا) لا مدخل لها بين الإسم وصفته<sup>٣٨</sup>، وأختار ذلك ابن مالك قائلاً: ((وما ذهباً إليه هو الصحيح؛ لأنّ الموصوف والصفة كشيء واحد ولأنّ الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول . ولأنّ (إلا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصفة لا تستأنف ، فلا تكون في حكم مستأنف ))<sup>٣٩</sup>، وإلى ذلك ذهب كثير من النحويين كالمرادي<sup>٤٠</sup> وابن هشام الانصاري<sup>٤١</sup> والسيوطي<sup>٤٢</sup>.

وما ورد من ذلك فهو إما محمول على أنّ ما بعد (إلا) صفة لبدل محذوف ، قال الفارسي: فأما (ما جاءني أحدٌ إلا ظريفٌ) فإنه على إقامة الصفة مقام الموصوف ، كأنه قال : إلا رجل ظريف ، على البدل من الأول ))<sup>٤٣</sup> . وأما محمول على الحال بجعل (راكباً) في قولنا: (ما لقيتُ رجلاً إلا راكباً): حالاً<sup>٤٤</sup>.

وأجاز آخرون الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا) منهم الزمخشري<sup>٤٥</sup> والأنباري<sup>٤٦</sup> والعكبري<sup>٤٧</sup> وابن يعيش<sup>٤٨</sup> وابن الحاجب<sup>٤٩</sup> فمن المعلوم أنّ الإستثناء المفرغ معناه نفي الحكم عن

<sup>٣٦</sup> ينظر البحر المحيط: ٥٠٩/٧، قرا عاصم وحمزة والكسائي وخلف ووافقهم ابن محيصة والحسن بالخفض ، والباقون بالرفع . ينظر اتحاف فضلاء البشر: ٤٩٩

<sup>٣٧</sup> ينظر شرح التسهيل: ٣٠١/٢، والدر المصون: ١٤٢/٧

<sup>٣٨</sup> ينظر المسائل البصريات: ٨٤٠-٨٤١/٢

<sup>٣٩</sup> شرح التسهيل: ٣٠١/٢-٣٠٢

<sup>٤٠</sup> ينظر توضيح المقاصد: ٧٠٢/٢، والجنى الداني: ٥١٨

<sup>٤١</sup> ينظر مغني اللبيب: ٧٢/١

<sup>٤٢</sup> ينظر همع الهوامع: ٢٧٥/٣

<sup>٤٣</sup> المسائل البصريات: ٨٤١/٢

<sup>٤٤</sup> ينظر المساعد: ٥٨١/١، وشفاء العليل: ٥٠٨/٢

<sup>٤٥</sup> ينظر الكشاف: ٥٤٨/٢

<sup>٤٦</sup> ينظر البيان في غريب اعراب القرآن: ٦٥/٢

الكلّ ، ما عدا المستثنى ، ففي قولك : ما جاءني إلا زيد ، نفيت المجيء عن كلّ واحد وأثبتته لزيد ، الأمر الذي لا يتحقق في الصفة في مثل قولنا: ما جاءني أحدٌ إلا ظريفٌ ، لأنّه لا بُدّ للمتصف بصفة ظرافة أن يتصف بغيرها فكيف يوجه مثل هذا؟ الجواب أنّه نفي لما يمكن إنتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت ؛ لأنّه معلوم أنّ جميع الصفات لا يصح إنتفاؤها وإنّ القصد بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور ، حتى كان ما دون في حكم العدم<sup>٥٠</sup> ويقول ابن يعيش : إعلم أنّ (إلا) تدخل بين الصفة وموصوفها ، كقولك: ما مررت بأحدٍ إلا كريم ، وما رأيت فيها أحدًا إلا عالمًا ، فأفدت ب(إلا) إثبات مرورك بقوم كرام ، وإنتفاء المرور بغير من هذه صفتهم ، وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم<sup>٥١</sup>.

وكان لأبي حيان رأيان مختلفان ؛ فتبع الأخفش مانعًا الفصل ب(إلا) بين الصفة والموصوف ، قال: ((وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء ، لا نعلم أحدًا قاله من النحويين ، وهو مبنيّ على أنّ ما بعد (إلا) يجوز أن يكونَ صفةً ، وقد منعوا ذلك . قال : الأخفش لا يفصل بين الصفة والموصوف بالإسم ، قال : نحو: ما جاءني رجلٌ إلا راکبٌ، تقديره : إلا رجل راکب ، وفيه قبح بجعلك الصفة كالإسم. وقال أبو علي الفارسي : تقول ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمًا ، ف(قائمًا) حال من (أحد) ولا يجوز إلا قائم ، لأنّ (إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف. وقال ابن مالك : وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله : في نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد خير منه ، أنّ الجملة بعد (إلا) صفة لأحد ، أنّه مذهب لم يُعرف لبصريّ ولا كوفيّ ، فلا يُنتفت إليه. وأبطل ابن مالك قول الزمخشري أنّ الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف. وقال القاضي منذر بن سعيد : هذه الواو هي التي تعطي أنّ الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو ، ومنه قوله تعالى : {إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} الزمر (٧٣)٥٢.

وفي رأيه الآخر يجيز الفصل ، ففي قوله تعالى: يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ<sup>٥٧</sup> أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ<sup>٥٨</sup> إِنَّ اللَّهَ

<sup>٥٧</sup> ينظر التبيان في اعراب القرآن: ٩١/٢

<sup>٥٨</sup> ينظر شرح المفصل: ٩٣/٢

<sup>٥٩</sup> ينظر الايضاح في شرح المفصل: ٣٧٧/١

<sup>٥٠</sup> ينظر الايضاح في شرح المفصل: ٣٧٧-٣٧٨/١

<sup>٥١</sup> ينظر شرح المفصل: ٩٣/٢

<sup>٥٢</sup> البحر المحيط: ٤٤٥/٥ والدر المصون: ٢٢٢/١١

تَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ المائدة: ١ قال: (وقرأ ابن أبي عبيدة: (غير) بالرفع<sup>٥٣</sup> ، وأحسن ما يخرج عليه أن يكونَ صفة لقوله : بهيمة الأنعام ، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكونَ ما بعدها مماثلاً للموصوف في الجنسية ، ولا يضر الفصل بين النعت والمنعوت بالإستثناء ، وخرج أيضاً على الصفة للضمير في (بتلى) قال ابن عطية : لأن غير محلي الصيد هو في المعنى بمنزلة غير مستحل إذا كان صيداً<sup>٥٤</sup> . ولا يحتاج إلى هذا التكلف على تخريجنا محلي الصيد وأنتم حرم جملة (حالية))<sup>٥٥</sup> . وممن وافقه على ذلك السمين الحلبي<sup>٥٦</sup> وبعض المحدثين<sup>٥٧</sup> ، وقرأة الجمهور بنصب (غير) على الحال من الضمير في (عليكم) أو (لكم) أو من ضمير الفاعل في (أوفوا)<sup>٥٨</sup> .

والراجح جواز ذلك لأن الفاصل غير أجنبي، ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالإستثناء ، فكما أن النحاة أجازوا الفصل بين المبتدأ والخبر وبين الحال وصاحبه بـ(إلا) فأجازوا كذلك الفصل بها بين الموصوف وصفته<sup>٥٩</sup> .

### لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي

قال تعالى : وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾ البقرة: ٢٢٤ ، يقول الزمخشري: ((فإن قلت: بم تعلق اللام في (لأيمانكم)؟ قلت: بالفعل ، أي: ولا تجعلوا الله لأيمانكم برزخاً وحجازاً. ويجوز أن يتعلق بـ (عرضة) لما فيها من معنى الإعتراض ، بمعنى: لا تجعلوه شيئاً يعترض البر من اعتراضني كذا. ويجوز أن تكون اللام للتعليل ، ويتعلق (أن تبروا) بالفعل ، أو بالعرضة ، أي: ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبروا ومعناها على الأخرى : ولا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم ، فتبتذله بكثرة الحلف به))<sup>٦٠</sup> . ولا يصح هذا التقدير ، لأن فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأنه علق (لأيمانكم) بـ (تجعلوا) ، وعلق (أن تبروا) بـ (عرضة) ، فقد فصل بين (عرضة) وبين (أن تبروا) بقوله: (لأيمانكم) ، وهو أجنبي منهما؛ لأنه معمول عنده لـ(تجعلوا) ، وذلك لا

<sup>٥٣</sup> ينظر المحرر الوجيز: ١٦٩/٢ والبحر المحيط: ٤١٨/٣ ، وخرجت قراءة رفع (غير) على انها خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: أنتم

غير. ينظر اعراب القراءات الشواذ: ٤٢٤/١

<sup>٥٤</sup> المحرر الوجيز: ١٦٩/٢

<sup>٥٥</sup> البحر المحيط: ٤١٨/٣

<sup>٥٦</sup> ينظر الدر المصون: ١٨٥/٤

<sup>٥٧</sup> ينظر مثلاً النحو الوافي: ٤٣٥/٣ والنحو القراني: ٤٦٨

<sup>٥٨</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ١٩٧ والبيان في غريب اعراب القرآن: ٢٨٢/١ والتبيان في اعراب القرآن: ٣١٣/١

<sup>٥٩</sup> ينظر تفصيل ذلك في شرح المفصل: ٩٣/٢

<sup>٦٠</sup> الكشاف: ٢٦٧/١-٢٦٨

يجوز ، ونظيره ما أجازته أن تقول: (امرر واضرب يزيد هندا)، فهذا لا يجوز ، ونصوا على أنه لا يجوز : (جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أبلق) لما فيه من الفصل بالأجنبي<sup>٦١</sup>.

ومنه قوله تعالى: الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ﴿٢﴾ الأعلى: ٢، لو جعل (الأعلى) صفة ل (إسم ربك) لا يصح أن يكون (الذي خلق) صفة ل (ربك)، لأنه قد حال بينه وبين الموصوف صفة لغيره ، لو قلت : (رأيتُ غلامَ هندٍ العاقلَ الحسنَةَ) لم يجوز، بل لا بدُّ أن تأتي بصفة (هند) ثم تأتي بصفة (الغلام)، فتقول: (رأيتُ غلامَ هندٍ الحسنَةَ العاقلَ)، فإن لم يجعل (الذي) صفة ل (ربك) بل رفع خبر المحذوف أو نصب ، جاز أن يكون (الأعلى) صفة ل (إسم ربك)<sup>٦٢</sup>.

ومنه قوله تعالى: الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴿٣﴾ إبراهيم: ٣، أجازوا في إعراب (الذين) أن يكون مبتدأ خبره (أولئك) أو خبرا لمحذوف، أو منصوبا بإضمار فعل ، أو بدلا ، أو صفة ل (الكافرين)، ونص على هذا الأخير الحوفي والزمخشري وأبو البقاء ، وهو لا يجوز ؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيي منهما ، وهو قوله: (من عذاب شديد) سواء كان في موضع الصفة ل (ويل) أو متعلقا بفعل محذوف ، ونظيره – إذا كان صفة أن تقول: (الدارُ لزيد الحسنَةُ القرشي) فهذا التركيب لا يجوز ؛ لأنك فصلت بين (زيد) وصفته بأجنبيي منهما، وهو صفة (الدار)، والتركيب الفصيح أن تقول: (الدارُ الحسنَةُ لزيد القرشي) أو (الدارُ لزيد القرشي الحسنَةُ)<sup>٦٣</sup>.

ومنه قوله تعالى : حم غافر: ١ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غافر: ٢، (العزير) لو جعل صفة ل (الكتاب) لا يجوز ، لأن (من الله) ما أن يكون متعلقا ب (تنزيل) و (تنزيل) خبر ل (حم) أو لمبتدأ محذوف ، فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف، أو في موضع الخبر، و (تنزيل) مبتدأ ، فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف أيضا، والتركيب الصحيح في نحو هذا أن تلي الصفة موصوفها<sup>٦٤</sup>، وهنا الموصوف ليس مبتدأ، وإنما أُضيف إليه المبتدأ فلذلك مُنع الفصل<sup>٦٥</sup>، ومنه ما جاء في قوله تعالى: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا

<sup>٦١</sup> ينظر البحر المحيط: ١٧٧/٢-١٧٩

<sup>٦٢</sup> ينظر البحر المحيط: ٤٥٨/٨

<sup>٦٣</sup> ينظر الكشاف: ٥٣٧/٢ والتبيان: ٣٥/٢ والبحر المحيط: ٤٠٤/٥

<sup>٦٤</sup> ينظر البحر المحيط: ٤٢/٨

<sup>٦٥</sup> ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٤٣٦/٣

أَلْعَلِمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ آل عمران: ١٨، قال الزمخشري: ((هل يجوز أن يكون (قائما بالقسط) صفة للمنفي ، كأنه قيل : لا إله قائمًا بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يبعد ، فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف ٠٠ لا رجلًا إلا عبد الله شجاعًا ))<sup>٦٦</sup>.

ورد أبو حيان عليه قائلاً: ((وهذا الذي ذكره لا يجوز ؛ لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما (الملائكة وأولو العلم) وليسا معمولين لجملة (لا إله إلا هو) بل هما معمولان لـ (شهد) ٠٠ وأما المثال الذي مثل به وهو (لا رجلًا إلا عبد الله شجاعًا) فليس نظير تخريجه في الآية ، لأن قولك (إلا عبد الله) بدل على الموضع من (لا رجل) فهو تابع على الموضع ، فليس بأجنبي ، على أن في جواز هذا التركيب نظرًا لأنه بدل و(شجاعا) وصف ، والقاعدة : أنه إذا اجتمع البديل والوصف قدم الوصف على البديل ، وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح ، فصار من جملة اخرى))<sup>٦٧</sup> ومنه قوله تعالى: وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ الأعراف: ١٣٧، (التي) : نعت لـ (مشارك الأرض ومغاربها) ، ومن أجاز أن يكون نعتا لـ (الأرض) فقوله ضعيف للفصل بالعطف بين المنعوت والنعت<sup>٦٨</sup> وأجاز الانباري الامرين<sup>٦٩</sup>.

### الفصل بين البديل والمبدل منه

يجوز الفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر ، كما يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف<sup>٧٠</sup> ويجوز الفصل كذلك إذا كان الفاصل معمولًا للعامل في المبدل منه<sup>٧١</sup> في حين لم يجز النحاة الفصل بين البديل والمبدل منه بالمعطوف ؛ لان الفاصل أجنبي<sup>٧٢</sup> ، ولا يفصل

<sup>٦٦</sup> الكشاف: ٣٤٤/٢

<sup>٦٧</sup> البحر المحيط: ٤٠٥/٢

<sup>٦٨</sup> ينظر التبيان: ١٥٧/١ والبحر المحيط: ٣٧٦/٤

<sup>٦٩</sup> ينظر البيان: ٣٧٢/١

<sup>٧٠</sup> ينظر البحر المحيط: ٣٥٧/٤

<sup>٧١</sup> ينظر البحر المحيط: ٤٠٣/٥-٤٠٤

<sup>٧٢</sup> ينظر البحر المحيط: ٤٠٥/٣-٤٠٩

بين أبعاض الصلة بالبدل<sup>٧٣</sup> يقول المبرد: ((٠٠ ولا تفرق بين الصلة والموصول؛ لأنه اسم واحد<sup>٧٤</sup>)) ومن يتتبع المعريين للقرآن يرى أنهم لا يبالون بالفصل، فيقولون بالبدل مع وجود الفاصل الطويل بين البدل والمبدل منه<sup>٧٥</sup> واليك أمثلة على مثل ذلك: ففي قوله تعالى: الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلِيبَتُغُونَ عَنْهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾ النساء: وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنْ أَلَّهِ جَامِعُ الْمُتَنَفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ النساء: ١٤٠ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ تَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ النساء: ١٤١، (الذين يتربصون) بدل من (الذين يتخذون) يكون الفاصل بين البدل والمبدل منه جملاً كثيرة<sup>٧٦</sup> . ومنه قوله تعالى: ثُمَّ نَبِيَّةٌ أَرْوَجُ مِنْ أَلْضَّانِ أَتْنِينَ وَمِنْ أَلْمَعَزِ أَتْنِينَ قُلْ أَلَّذَكَرِينَ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْتَيْنِ أَمَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْتَيْنِ نَبُونِي بَعْلَمِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤٢﴾ الأنعام:

١٤٣، انتصب (ثمانية) على البدل من قوله (حمولة وفرشا) وهو الظاهر، وعليه أكثر المعريين<sup>٧٧</sup> على الرغم من أن الفاصل ثلاث جمل؛ ورد أبو حيان على الزمخشري في إعراب له فصل بين البدل والمبدل منه بجملتين في قوله تعالى: أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ مريم:

٩١، قال الزمخشري: ((في (ان دعوا) ثلاثة أوجه: أن يكون مجروراً بدلاً من الهاء في (منه) ((٠٠))<sup>٧٨</sup> . قال أبو حيان: هذا فيه بُعد، لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه بجملتين<sup>٧٩</sup>

<sup>٧٣</sup> ينظر مغني اللبيب: ٦١٢-٦١٣

<sup>٧٤</sup> المقتضب: ١٩٣/٣

<sup>٧٥</sup> ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٢/٣

<sup>٧٦</sup> ينظر البحر المحيط: ٣٧٥/٣

<sup>٧٧</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ٢٩٥/١ والبحر المحيط: ٢٣٩/٤

ومنه ما جاء في قوله تعالى: رَبُّكُمْ الَّذِي يُزِيحُ لَكُمْ الْفَلَكَ فِي الْبَحْرِ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهٗ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾ الإسراء: ٦٦، (ربكم الذي): مبتدأ وخبر، وقيل هو صفة لـ (الذي فطركم)، أو بدل منه ؛ وذلك جائز وإن تباعد ما بينهما <sup>٨٠</sup> لأن (الذي فطركم) من الآية (الحادية والخمسين) و(ربكم) من الآية (السادسة والستين)؛ فما أكثر الفواصل التي تفصل بين البديل والمبدل منه <sup>٨٠</sup> وقد ردّ أبو حيان على الزمخشري لأنه أعرب بدلاً والفواصل بينهما جملتان، <sup>٨١</sup> فما بالك بفواصل كثيرة • ومنه ما أجاز الزمخشري في قوله تعالى: سَأَصْلِيهٖ سَقَرٌ ﴿١٧﴾ المدثر: ١٧، فيكون قوله (سأصليه سقر) بدلاً من قوله (سأرهقه صعودا) <sup>٨٢</sup>، على الرغم من أنّ المبدل منه من الآية (السادس عشرة) والبديل من الآية (السادسة والعشرين)، فما أكثر الفواصل بينهما <sup>٨٣</sup> •

### الفصل بالأجنبي

خرَجَ الزمخشري قراءة عبدالله بن مسعود في قوله تعالى: شَهِدَ اللَّهُ أَنهٗ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ آل عمران: ١٨، بأنّ قوله (القائم بالقسط) بدل من (هو) <sup>٨٤</sup>، ورد ذلك أبو حيان لأنّ فيه فصلاً بين البديل والمبدل منه بأجنبيّ؛ لأنّهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضا ؛ لأنّه إذا العطف والبديل إجتماعاً قدّم البديل على العطف، لو قلت: (جاء زيدٌ وعائشة أخوك) لم يجز، إنّما الكلام (جاء زيدٌ أخوك وعائشة) <sup>٨٥</sup> •

<sup>٧٨</sup>الكشاف: ٤٥/٣

<sup>٧٩</sup>ينظر البحر المحيط: ٢١٩/٦

<sup>٨٠</sup>ينظر التبيان: ٥٠/٢

<sup>٨١</sup>ينظر البحر المحيط: ٢١٩/٦

<sup>٨٢</sup>ينظر الكشاف: ٦٥٠/٤

<sup>٨٣</sup>ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٣٠/٤

<sup>٨٤</sup>ينظر الكشاف: ١٧/١ وقرئ (القائم) بالرفع خبر لمحذوف •

<sup>٨٥</sup>ينظر البحر المحيط: ٤٠٥/٢

ومنه قوله تعالى: إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ<sup>٨٦</sup> وَمَنْ يَكْفُرْ بِغَايَتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعٌ

أَحْسَابٍ ﴿١٩﴾ آل عمران: ١٩، فُريء بفتح همزة (إِنَّ) في (انه) قبلها ، وبفتح همزة (إِنَّ الدين) وهي قراءة الكسائي<sup>٨٦</sup>، فقال أبو علي: إِنَّ شئت جعلته من بدل الشيء وهو هو ، ألا ترى إِنَّ الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل ، وهو هو في المعنى ، وإن شئت جعلته من بدل الإشتغال ، لأنَّ الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل ، وإن شئت جعلته بدلاً من القسط ، لأنَّ الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل ، فيكون أيضاً من بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة . وخرجه غيره أيضاً ؛ وليس بجيد لأنَّ فيه الفصل بالأجنبي ، وهو العطف ، وهو لا يجوز ، وبالحال لغير المبدل منه ، وهو لا يجوز . وتخرج على حذف حرف الجر ، أي: بأن .<sup>٨٧</sup>

ومن ذلك قوله تعالى: وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا لِنَفْسِهِمْ فِيهِ<sup>٨٨</sup> وَرَزَقُ رَبِّكَ حَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿١٣١﴾ طه: ١٣١، يرى مكي<sup>٨٨</sup> وغيره<sup>٨٩</sup> أنَّ (زهرة) حال من الهاء في (به) أو من (ما) وحذف التنوين للساكنين ، وجر (الحياة) على أنه بدل من (ما) ، والصواب أنَّ (زهرة) مفعول بتقدير : جعلنا لهم ، أو اتيناهم أو بدل من (ازواج) أما بتقدير : ذوي زهرة أو أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة .

قال الفراء: تمييز لـ (ما) أو للهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين<sup>٩٠</sup> . وقيل : بدل من (ما) ، ورُدَّ بأنَّ (لنفتنهم) من صلة (متعنا) فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وبأنَّ الموصول لا يتبع قبل كمال صلته . وقيل : من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد ، وبعضهم يمنعه ؛ بناء على أنَّ المبدل منه في نية الطرح .<sup>٩١</sup> والخلاف في ذلك يعود إلى نظر النحاة إلى العامل في البديل ، فيرى فريق منهم أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، استدلالاً بالسماع والقياس ، فالسماع نحو قوله تعالى: وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ

<sup>٨٦</sup> وافقه الشنوبدي والباقون بالكسر على الاستئناف . ينظر اتحاف فضلاء البشر: ٣٢١

<sup>٨٧</sup> ينظر الكشاف: ٤٤/١ والبحر المحيط: ٤٠٥/٢-٤٠٩

<sup>٨٨</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ٤٧٥/٢

<sup>٨٩</sup> ينظر اللباب: ٤٢٧/١٣ والبحر المحيط: ٢٦٩/٦ وتفسير الرازي: ٨٩/١٠

<sup>٩٠</sup> معاني القرآن: ٢٨/٢

<sup>٩١</sup> ينظر مغني اللبيب: ٦١٢-٦١٣



لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾<sup>٩٢</sup> الزخرف: ٣٣، والقياس كونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر ؛ لذا لا يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتأكيداً ،وعليه : الأخص والرماني والفارسي، وأكثر المتأخرين<sup>٩٣</sup> . ويرى آخرون أنّ العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح، وعليه: سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري<sup>٩٤</sup> .

### الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

جاء في الاصول: ((تقول : زيدٌ راغبٌ فيكَ وعمروُ، تعطف(عمرا)على الإبتداء ، فإن عطفت على(زيد) لم يكن بُدٌّ من أن تقول: زيدٌ وعمروُ راغبان فيكَ ، فإن عطفت (عمرا)على الضمير الذي في (راغب)، قلت : زيدٌ راغبٌ هو وعمروُ فيكَ ، فإن عطفت على إبتداء والمبتدأ لم يجز أن تقول: زيد راغب وعمرو فيك، لان (فيك)معلقة ب (راغب)، فلا يجوز أن تفصل بينهما ((٥٠))<sup>٩٥</sup> ، ويقول في موضع آخر: (( لم يجز أن تقول: زيدٌ فيكَ وعمروُ رغب ،لأنك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف ، وقدمت ما هو متصل بالفعل ، وفرقت بينهما بالمعطوف أيضا

((٥٠))<sup>٩٦</sup> قال بعضهم في قوله تعالى: رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ البقرة: ١٢٨، إنَّ الظرف كان صفة لـ ( أمة ) ثم قدّم عليها فأنتصب على الحال ، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو علي لا يجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به<sup>٩٧</sup> . وأما المنصوب إسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى : وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكَتْ

فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ هود: ٧١ فيمن فتح الباء<sup>٩٨</sup> كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قوله:

<sup>٩٢</sup> وللمعربين في توجيه هذه القراءة ثلاثة آراء: الأول :انه مرفوع لأنه معرفة نعت لمعرفة ،وعليه الفراء كما في معاني القرآن: ٢٠٠/١، والنحاس في إعراب القرآن: ٣١٦/١ والقرطبي في الجامع لإحكام القرآن: ٤٣٠/٤ والثاني: انه خبر مبتدأ محذوف ،وعليه العكبري(في احد قوليه)التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨/١ والبيضاوي في أنوار التنزيل: ٩/٢ والالوسي في روح المعاني: ١٠٥/٣ والثالث: انه بدل من(هو)في قوله تعالى((لا اله إلا هو))وعليه العكبري في التبيان: ٢٨/١ والبيضاوي: أنوار التنزيل: ٩/٢

<sup>٩٣</sup> ينظر شرح الرضي: ٣٠٠/١

<sup>٩٤</sup> ينظر شرح الرضي: ٣٠٠/١

<sup>٩٥</sup> الاصول في النحو: ٧٦/٢

<sup>٩٦</sup> الاصول في النحو: ٧٧/٢

<sup>٩٧</sup> ينظر مغني اللبيب: ٧٠٢/١

<sup>٩٨</sup> وهي قراءة الشامي وحمة وحفص وأبن عامر ووافقهم المطوعي ،وقرا الباقون بالرفع .ينظر الكنز: ٢٠٥ واتحاف فضلاء البشر: ٣٢٤

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً \* وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا<sup>٩٩</sup> ١٠٠

قال الأنباري: ((فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توهم أن الباء في مصلحين موجودة ثم عطف عليه مجرورا و إن كان منصوباً و لا خلاف أن هذا نادر لا يُقاس عليه فكذلك ههنا فاعرفه تصب))<sup>١٠١</sup> وقيل هو على إضمار ( وهبنا ) أي : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب بدليل ( فبشرناها ) لأنّ البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة ، وقيل هو مجرور عطفاً على بإسحاق أو منصوب عطفاً على محلّه ، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور ك (مررتُ بزيدٍ واليومَ عمرو) <sup>١٠٢</sup>.

اختلف المعربون في التوجيه الإعرابي لقوله (يعقوب ) بفتح الباء، فذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل مضمّر دلّ عليه الكلام، كأبي علي الفارسي<sup>١٠٣</sup>، وأبن عطية<sup>١٠٤</sup>، وتبعهما الفخر الرازي<sup>١٠٥</sup> والآلوسي<sup>١٠٦</sup> وأجازه أبو البقاء العكبري<sup>١٠٧</sup>، وأستظهره أبو حيان<sup>١٠٨</sup> وذهب بعضهم إلى أنه مجرور عطفاً وعلامة جرّه الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش<sup>١٠٩</sup> ونسب أبو جعفر النحاس ذلك للكسائي وأبي حاتم فقال : "والكسائي والأخفش وأبو حاتم يقدرّون "يعقوب" في موضع خفض<sup>١١٠</sup>.

ونسب مكّي القيسي إلى الأخفش أنه ضعف هذا الوجه<sup>١١١</sup> ويبدو ممّا سبق نقله عن الأخفش أنه لم يضعف هذا الوجه، بل ذهب إليه وقد اعترض الفراء هذا الوجه، فقال: "ولا يجوز خفض إلا بإظهار الباء"<sup>١١٢</sup>.

<sup>٩٩</sup> ينسب إلى الاخوص اليربوعي كما في : الكتاب: ١/٣٠٦ والانصاف: ٢/٥٦٥ وينسب إلى الفرزدق كما في: الكتاب: ٣/٢٩ والانصاف: ١/٣٩٥ ومن غير نسبة كما في: الكامل: ١/٣٠٥ واسرار العربية: ١/١٤٨

<sup>١٠٠</sup> ينظر الكشاف: ٢/٣٨٨

<sup>١٠١</sup> اسرار العربية: ١/١٤٨

<sup>١٠٢</sup> ينظر التبيان: ٢/٤٢ والبحر المحيط: ٥/٢٠١

<sup>١٠٣</sup> ينظر رابه في المحرر الوجيز: ٣/١٩٠

<sup>١٠٤</sup> المحرر الوجيز: ٣/١٩٠

<sup>١٠٥</sup> تفسير الرازي: ١٨/٣٧٥

<sup>١٠٦</sup> ينظر روح المعاني: ٨/٣٠٥

<sup>١٠٧</sup> التبيان: ٢/٤٢

<sup>١٠٨</sup> البحر المحيط: ٥/٢٠١

<sup>١٠٩</sup> ينظر معاني القرآن: ١/٣٠٨

<sup>١١٠</sup> اعراب القرآن: ١/٣٣٨

<sup>١١١</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ١/٣٧٠

<sup>١١٢</sup> معاني القرآن: ٢/١٧١

وتبعه الطبري فقال : "وقد أنكروا ذلك أهل العلم بالعربية من أجل دخول الصفة بين حرف العطف والإسم، وقالوا: خطأ أن يقال: مررتُ بعمرو في الدارِ وفي الدارِ زيد، وأنت عاطف يزيد على عمرو إلا بتكرير الباء وإعادتها فإن لم تعد كان وجه الكلام عندهم الرفع وجاز النصب"<sup>١١٣</sup>

وتبعهما أبو حيان، قائلاً : "لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز: مررتُ بزيدِ اليومَ وأمسِ عمرو. فإن جاء ففي شعر، فإن كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً ففي جواز ذلك خلاف نحو: قامَ زيدٌ واليومَ عمرو، وضربتُ زيداً واليومَ عمراً"<sup>١١٤</sup>. وذهب بعضهم إلى أنه منصوب عطفاً على موضع "، بإسحاق"<sup>١١٥</sup> واستبعد مكي القيسي هذا الوجه، فقال: "وفيه بُعد أيضاً للفصل بين حرف العطف والمعطوف"<sup>١١٦</sup> وقرئ: ومن وراء إسحاق يعقوب بضم الباء<sup>١١٧</sup> وتباين المعربون في توجيه هذه القراءة، فذهب بعضهم إلى أن قوله تعالى: (يعقوب) مبتدأ وخبره الظرف السابق. كأبي علي الفارسي<sup>١١٨</sup>، ومكي القيسي<sup>١١٩</sup>، والزمخشري<sup>١٢٠</sup>، وأبن عطية<sup>١٢١</sup>، وأبي حيان<sup>١٢٢</sup>، والشوكاني<sup>١٢٣</sup>. وأجازه الزجاج<sup>١٢٤</sup>، وأبو جعفر النحاس، قال: "ويكون في موضع الحال، أي: بشرها بإسحاق مقابلاً له يعقوب"<sup>١٢٥</sup> وقال مكي القيسي: "والجملة في موضع نصب على الحال المقدر من المضمرة المنصوب في "بشرناها"، فيكون "يعقوب" داخلاً في البشارة"<sup>١٢٦</sup>. وأجاز هذا الوجه أيضاً القرطبي<sup>١٢٧</sup> وهو وجه ذكره أبو البقاء العكبري<sup>١٢٨</sup>، والسمين الحلبي<sup>١٢٩</sup>. وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع على الفاعلية بالجار قبله، وهو وجه ذكره أبو البقاء العكبري<sup>١٣٠</sup>، والسمين<sup>١٣١</sup>. وذهب

<sup>١١٣</sup> جامع البيان: ٣٩٧/١٥

<sup>١١٤</sup> البحر المحيط: ٢٤٤/٥

<sup>١١٥</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ٣٧٠/١

<sup>١١٦</sup> مشكل اعراب القرآن: ٣٧٠/١

<sup>١١٧</sup> ينظر الكنز: ٢٠٥ واتحاف فضلاء البشر: ٣٢٤

<sup>١١٨</sup> ينظر رايه في البحر المحيط: ٢٣٦/٥ واعراب القرآن لأبن سيدة: ١١١/٥

<sup>١١٩</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ٣٦٩/١

<sup>١٢٠</sup> الكشف: ٣٨٨/٢

<sup>١٢١</sup> المحرر الوجيز: ١٩٠/٣

<sup>١٢٢</sup> البحر المحيط: ٢٣٦/٥

<sup>١٢٣</sup> فتح القدير: ٥١١/٢

<sup>١٢٤</sup> اعراب القرآن للزجاج: ١٥٤/١

<sup>١٢٥</sup> اعراب القرآن للنحاس: ٣٣٨/١

<sup>١٢٦</sup> مشكل اعراب القرآن: ٣٧٠/١

<sup>١٢٧</sup> الجامع لأحكام القرآن: ٦٩/٩

<sup>١٢٨</sup> التبيان في اعراب القرآن: ٤٢/٢

<sup>١٢٩</sup> الدر المصون: ٣١٧/٨

<sup>١٣٠</sup> التبيان في اعراب القرآن: ٤٢/٢

بعضهم إلى أنه يرفع بإضمار فعل، وأجازه أبو جعفر النحاس، وقال: "التقدير: ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب، ولا يكون على هذا دخلاً في البشارة"<sup>١٣٣</sup> وتبعه مكي القيسي<sup>١٣٣</sup>، وإلى هذا الوجه ذهب القرطبي<sup>١٣٤</sup>، وهو ثالث الأوجه التي ذكرها السمين<sup>١٣٥</sup>، قال الطبري: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأه رفعاً؛ لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، والذي لا يتناكره أهل العلم بالعربية، وما عليه قراءة الأمصار، فأما النصب فيه، فإن له وجهاً غير أنني لا أحب القراءة به؛ لأن كتاب الله نزل بأفصح ألسن العرب، والذي هو أولى بالعلم بالذي نزل به من الفصاحة<sup>١٣٦</sup>.

ولكن قول الطبري (رحمه الله): فيه بعض النظر، حيث إن قراءة النصب قراءة سبعية ولها وجه في العربية فهي قراءة صحيحة لا غبار عليها.

إن الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الإختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير، قال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا

بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ النساء: ٥٨ : الواو

للعطف والظرف متعلق بما بعد (أن) وهو معطوف على (أن تؤدوا) والجار متعلق به أو بمقدر وقع حالا من فاعله، أي: ويأمركم (أن تحكموا) بالإنصاف والسوية أو متلبسين بذلك إذا قضيتم بين الناس ممن ينفذ عليه أمركم أو يرضى بحكمكم، وهذا مبني على مذهب من يرى جواز تقدم الظرف المعمول لما في حيز الموصول الحرفي عليه والفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف<sup>١٣٧</sup> وفي التسهيل الفصل بين العاطف والمعطوف إذا لم يكن فعلاً بالظرف والجار والمجرور جائز وليس ضرورة خلافاً لأبي علي<sup>١٣٨</sup>، الذي ذهب إلى منعه مستنداً بأنه إذا كان على حرف واحد، فقد ضعف، فلا يتوسط بينه وبين ما عطفه إلا في ضرورة كقول الاعشى:

<sup>١٣١</sup> الدر المصون: ٣١٨/٨

<sup>١٣٢</sup> اعراب القرآن للنحاس: ٣٣٨/١

<sup>١٣٣</sup> ينظر مشكل اعراب القرآن: ٣٧٠/١

<sup>١٣٤</sup> الجامع لأحكام القرآن: ٦٩/٩

<sup>١٣٥</sup> الدر المصون: ٣١٧/٨

<sup>١٣٦</sup> جامع البيان: ٢٩٧/١٥

<sup>١٣٧</sup> الدر المصون: ١٤٦/١٧

<sup>١٣٨</sup> ينظر شرح التسهيل: ٣٨٤/٣ والدر المصون: ١٤٧/١٧

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبَهُ أُرْدِيَّةِ الْـ ٠٠٠ عَصَبٍ وَيَوْمًا أُدِيمَهَا نَعْلًا<sup>١٣٩</sup>

تقديره : وترى أديمها نغلاً يوماً ، ففصل بـ " يوماً " ، وذهبَ غيره إلى جوازه مُسْتَدِلًّا بقوله : اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ الطلاق: ١٢ وقال صاحبُ هذا القول : إِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ ، أُعِيدَ ذَلِكَ الْحَرْفُ الْمَعْطُوفَ نَحْوُ : امرزُ بزيدٍ وغداً بَعَمْرُو ، وهذه الشواهدُ لا دليلَ فيها . أمَّا " في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة " ، وقوله (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ) ، فلأنه عطف على شَيْئَيْنِ : عطف الآخرة على الدنيا بإعادة الخافض وعطف حسنة الثانية على حسنة الأولى ، وكذلك عطف " من خلفهم " على " من بين أيديهم " و " سداً " على " سداً " ، وكذلك البيت عطف فيه " أديمها " على المفعول الأول لـ " تَرَاهَا " ، و " نَعْلًا " على الثاني وهو كشبهه و " يوماً " الثاني على " يوماً " الأول ، فلا فصل فيه حينئذٍ ، وحينئذٍ يُقال : ينبغي لأبي عليٍّ أَنْ يَمْنَعَ مطلقاً ، ولا يستثنى الضرورة ، فإن ما استشهد به مؤول على ما ذكرناه<sup>١٤٠</sup> .

فإن قيل : إنما لم يجعله أبو عليٍّ من ذلك ؛ لأنه يُؤدِّي إلى تخصيص الظرف الثاني بما وقع في الأول ، وهو أنه تراها كشبهه أردية العصب في اليوم الأول والثاني ؛ لأنَّ حُكْمَ المعطوف حكم المعطوف عليه ، فهو نَظِيرُ قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمَ السَّبْتِ ، فـ " يَوْمَ " السَّبْتِ مُقَيَّدٌ بضرب زيد كما يُقَيَّدُ به يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لكن الغرض أنَّ اليومَ الثَّانِي في البيت مُقَيَّدٌ بِقَيِّدٍ آخَرَ ، وهو رُؤْيَا أديمها نغلاً . فالجواب : أنه لو تركنا والظاهر من غير تَقْيِيدِ الظرف الثاني بمعنى آخر كان الحكم كما ذكرت لأن الظاهر كما ذكرت في مثالك : ضربت زيدا يوماً الجمعة وعمراً يَوْمَ السَّبْتِ ، أما إذا قَيَّدته بشيء آخر ، فقد تركت ذلك الظاهر لهذا النص ، ألا تَرَكَ تَقُولُ : ضربت زيدا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وعمراً يوم السَّبْتِ ، فكذلك هذا ، وهو مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ لِتَأْمُلِ .

وأما " فبشرناها بإسحاق " ، فيعقوب ليس مجروراً عطفًا على إسحاق ، بل منصوباً بإضمارِ فعل أي : ووهبنا لها يعقوب ، وَيَدُلُّ عليه قراءة الرَّفْعِ ، فَإِنَّهَا مؤذنة بانقطاعه من البشارة به ، كيف وقد تَقَدَّمَ أَنَّ هذا القائل يَقُولُ : إِنَّهُ متى كان الْمَعْطُوفُ عليه مجروراً ، أُعِيدَ مع الْمَعْطُوفِ الجار . وأمَّا " أن يؤدوا الأمانات " ، فلا دلالة فيها أيضاً ؛ لأنَّ " إِذَا " ظرف لا بُدَّ له من عامل

<sup>١٣٩</sup> والرواية في الديوان : ١٧٠ "كشبه أردية الخمس". وينظر البحر المحيط: ١/٦٠١ ولسان

العرب (نغل): ١١/٦٧٠ و(ادم): ١٢/٨ والدرالمصون: ٢/٢٢

<sup>١٤٠</sup> ينظر اللباب: ٦/٤٣٦-٤٣٧

، وعامله إمّا ( أَنْ تَحْكُمُوا ) وهو الظاهرُ من حيث المعنى ، وإمّا ( يَأْمُرُكُمْ ) فالأولُ ممتنع ، وإن كان المعنى عليه ؛ لأنَّ ما في حيز الموصول لا يتقدّم عليه عند البصريين ، وأمّا الكوفيون فيجوزون ذلك ، ومنه الآية عندهم ، واستدلوا بقول العجاج :

رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا \* كَانِ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا<sup>١٤١</sup>

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قول ربيعة بن مقروم الضبي :

هَلَّا سَأَلْتِ وَخُبُرُ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ \* وَشِفَاءُ غَيْكِ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي<sup>١٤٢</sup>

فكيف بالظرف وشبهه . والثاني ممتنع أيضاً ؛ لأنَّ الأمر ليس واقعاً وَقَتَ الحكم ، كذا قاله أبو حيان<sup>١٤٣</sup> ؛ وفيه نظرٌ ، وإذا بَطَلَ هذا فالعاملُ فيه مُقَدَّرٌ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ : " وأن تحكموا إذا حكمتم " ، و " أن تحكموا " الأخيرة دالة على الأولى .<sup>١٤٤</sup> ولا يمتنع العطف عليه دون فصل ، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: "مررت برجل سواء والعدم" فعطف "العدم" دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في "سواء"<sup>١٤٥</sup> ، ومثله قول جرير:

وَرَجَا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ \* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِينَالًا<sup>١٤٦</sup>

وهذا –أيضاً– فعل مختار غير مضطر ، لتمكن الشاعر من نصب "أب" على أن يكون مفعولاً معه . ومثله في عدم الإضطرار والتكلم وبالإختيار قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى \* كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا<sup>١٤٧</sup>

رفع "زهرا" عطفاً على الضمير المستكن في "أقبلت" مع التمكن من جعله مفعولاً معه.<sup>١٤٨</sup> ويرى الرضي ان معنى قولهم: العطف على عاملين: أن تعطف بحرف واحد، معمولين، مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إن زيدا ضرب عمرا، وبكرا خالدا، وهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك إن زيدا ضرب غلامه ، وبكرا أخوه، عطف مختلفي الاعراب،

<sup>١٤١</sup> ملحقات ديوانه ٧٦ والنتيان في اعراب القرآن: ٦٤/١ وشرح الرضي: ٣٨/٤

<sup>١٤٢</sup> ينظر الاغانى: ١٠٩/٢٢ وشرح الرضي: ٣٨/٤ والدر المصون: ١٥٣/٨

<sup>١٤٣</sup> ينظر البحر المحيط: ٢٨٩/٣

<sup>١٤٤</sup> ينظر اللباب: ٤٣٨-٤٣٩

<sup>١٤٥</sup> الكتاب: ٢٣٢/١

<sup>١٤٦</sup> الديوان: ٤٥١ والدر: ٩١/٢ وشرح الاشموني: ٢٢١/١

<sup>١٤٧</sup> الديوان ٤٩٨ والكتاب: ٣٧٩/٢

<sup>١٤٨</sup> ينظر شرح التسهيل : ٣٧٣/٣-٣٧٤

ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف، وأما عطف المعمولين، متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد، فلا بأس به، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، وبكرٌ خالدًا، وظننتُ زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا، وأعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا فاضلاً، وبشر خالدًا محمداً كريماً، وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى حرف واحد أن يكون كالعاملين، ويجوز أن يكونَ كعامل واحد يعمل عملين أو ثلاثة، أو أكثر، واعلم أن الأخفش يُجيز العطف على عاملين مختلفين مُطلقاً، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: دخلَ زيدٌ إلى عمرو، وبكر خالد، فهذا لا يجوز إجماعاً منهم، ممّن جوز العطف على عاملين، ومن لم يجوّز، أمّا عند من جوّز للفصل بين العاطف الذي هو كالجار، وبين المجرور، وأمّا عند من لم يجوّز، فهذا وللعطف على عاملين.<sup>١٤٩</sup>

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب، فمختلف فيه، منع منه الكسائي والفراء وأبو علي في السعة، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً، بل يكون معمولا من غير عطف، لعامل المعطوف المرفوع، أو المنصوب الذي بعده، نحو: ضربَ زيدٌ، وعمرًا بكر، وجاءني زيدٌ واليومَ عمرو، وقد فصل الشاعر بالظرف، قال:

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسْمٌ دَارٍ مُعْطَلًا ... مِنَ الْعَامِ يَعْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوْلَا

قَطَارٌ وَتَارَاتٍ حَرِيْقٌ كَأَنَّهَا ... مَضَلَّةٌ بَوٌّ فِي رَعِيلٍ تَعَجَّلَا<sup>١٥٠</sup>

فإن كان الفاصل، أيضاً، معطوفاً على مثله، لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب، وفي عدم جوازه في المجرور، نحو: جاءني أمسِ عمرو، واليومَ زيدٌ، وضربَ زيدٌ عمرًا، وبكرٌ خالدًا، ولا يجوز: مررتُ اليومَ بزيدٍ وأمسِ عمرو، كما لا يجوز: مررتُ بزيدٍ وأمسِ خالدٍ، قال أبو علي: إنّما قبح الفصل بين العاطف، والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف، لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يفصل بين العامل ومعموله، وأجاز ذلك غيرهم في السعة، لجواز الفصل بين الرافع والناصب، ومعموليهما، وامتناع ذلك بين الجار والمجرور، ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف، غير المجرور، بالقسم، نحو: قامَ زيدٌ، ثم، والله، عمرو، إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: ثم واللهِ قعدَ عمرو، لأنه تكون الجملة، إذن، جواباً للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله، بل الجملة القسمية، إذن، معطوفة على ما قبلها، ويجوز الفصل بالشرط، أيضاً، نحو: أكرمَ زيداً، ثم، إن أكرمتني، عمراً، وبالظن، نحو: خرجَ محمداً، أو، أظنُّ، عمرو، بشرط ألا يكونَ العاطف الفاء أو

<sup>١٤٩</sup> ينظر شرح الرضي: ٣٤٤/٢

<sup>١٥٠</sup> ينظر شرح الرضي: ٣٤٥/٢ ولسان العرب (رعل): ٢٨٦/١١ وتاج العروس: ٨٣/٢٩

الواو، لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا (أم) لأن (أم) العاطفة أي المتصلة، يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب، كما يجئ في حروف العطف.<sup>١٥١</sup>

وقال ابن السراج: "وحروف العطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه، والأشياء التي يعترض بها: الأيمان، والشكوك، والشروط. وقد يجوز ذلك في "ثم" و "أو" و "لا"؛ لأنها تنفصل، وتقوم بأنفسها، وقد يجوز الوقوف عليها، فتقول: قام زيدٌ ثم والله عمرٌو، وثم . أظن . عمرٌو"<sup>١٥٢</sup>.

### الفصل بينهما بجملة أو أكثر

لقد وقف النحويون بين معارض للفصل وبين مؤيد، فمن المعارضين ابن عصفور الذي يقول: وأقبح ما يكون ذلك بالجملة، نحو قوله تعالى: يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ المائدة: ٦ ، ففصل بين (رجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة ، وهي (وامسحوا برؤوسكم) ((<sup>١٥٣</sup> وتبعه أبو حيان في بعض المواضع، ففي قوله تعالى: وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ مريم: ٣١ وَبِرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ مريم: ٣٢ قال: ((ومن قرأ {وَبِرًّا} بفتح الباء فقال الحوفي وأبو البقاء<sup>١٥٤</sup> : إنّه معطوف على {مُبَارَكًا} وفيه بُعد للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة التي هي (أوصاني)

<sup>١٥١</sup> ينظر شرح الرضي: ٣٤٦/٢

<sup>١٥٢</sup> الاصول في النحو: ٦٠/٢

<sup>١٥٣</sup> شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور: ٢٥٩/١

<sup>١٥٤</sup> ينظر رايه في التبيان: ١٧٠/٢



ومتعلقها ، والأولى إضمار فعل أي وجعلني . وحكى الزهراوي وأبو البقاء أنه قرئ وير بكسر الباء والراء عطفاً على {نَبِيًّا \* وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا} ((<sup>١٥٥</sup> . وفي قوله تعالى: فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْمٌ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَن خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴿١١﴾ الصافات: ١١ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكُونٌ ﴿٤٩﴾ الصافات: ٤٩ يقول: (( {فَاسْتَفْتِهِمْ} ، قال الزمخشري : معطوف على مثله في

أول السورة ، وإن تباعدت بينهما المسافة . أمر رسوله بإستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث أولاً ، ثم ساق الكلام موصولاً بعبءه ببعض ، ثم أمر بإستفائهم عن وجه القسمة الضيزى<sup>١٥٦</sup> . ويبدو ما قاله من العطف ، وإذا كانوا عدواً الفصل بجملة مثل قولك : كُلُّ لِحْمًا وَاضْرِبْ زَيْدًا وَخَبْزًا ، من أقبح التركيب ، فكيف بجملي كثيرة وقصص متباينة ؟ فالقول بالعطف لا يجوز))<sup>١٥٧</sup> ، واعترض عليه كثير من المفسرين : كشهاب الدين<sup>١٥٨</sup> والسمين الحلبي الذي قال : ((ولقائل أن يقول: إِنَّ الْفَصْلَ - وَإِنْ كَثُرَ بَيْنَ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ - مَغْتَفَرٌ . وَأَمَّا الْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ فَمِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ . أَلَا تَرَى كَيْفَ عَطَفَ "خَبْزًا" عَلَى "لِحْمًا"؟))<sup>١٥٩</sup> ، وفي قوله تعالى: وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ

مُتَجَبِّرَاتٌ وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْنَبٍ وَزَرْعٍ وَخَيْلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفُضٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾

الرد: ٤ ، يقول: ((وقرأ الجمهور :وجنات بالرفع ، وقرأ الحسن : بالنصب<sup>١٦٠</sup> ، بإضمار فعل . وقيل : عطفاً على رواسي . وقال الزمخشري<sup>١٦١</sup> : بالعطف على زوجين اثنين ، أو بالجر على كل الثمرات . والأولى إضمار فعل لبعدهما ما بين المتعاطفين في هذه التخاريج ، والفصل بينهما بجملي كثيرة .))<sup>١٦٢</sup> ، وفي قوله تعالى: وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُمَّرٍ مُّسْتَقَرٌّ

القمر: ٣ ، يقول: ((وخرجه الزمخشري<sup>١٦٣</sup> على أن يكونَ و(كل) عطفاً على (الساعة) ،

<sup>١٥٥</sup> البحر المحيط: ٦/١٨٨

<sup>١٥٦</sup> الكشاف: ٤/٦٤ وإلى ذلك ذهب القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ١٥/١٣٣

<sup>١٥٧</sup> البحر المحيط: ٧/٣٧٦

<sup>١٥٨</sup> ينظر اللباب في علوم الكتاب: ١٦/٣٤٩

<sup>١٥٩</sup> الدر المصون: ١٥/١٦٧

<sup>١٦٠</sup> ينظر اتحاف فضلاء البشر: ٢٦٩ وينظر المحرر الوجيز: ٣/٢٩٩ والدر المصون: ٧/١٢

<sup>١٦١</sup> ينظر الكشاف: ٢/٤٩٣

<sup>١٦٢</sup> البحر المحيط: ٥/٣٦٣

<sup>١٦٣</sup> ينظر الكشاف: ٤/٤٢١

أي: اقتربت الساعة ، واقترب كل أمر مستقر يستقر ويتبين حاله ، وهذا بعيد لطول الفصل بجملة ثلاث ، ويعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلتُ خبزاً وضرنتُ زيداً ، وان يجيء زيد أكرمه ورحل إلى بني فلان ولحماً ، فيكون ولحماً عطفاً على خبزاً ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب.))<sup>١٦٤</sup> ومن المواضع التي أجاز فيها أبو حيان الفصل قوله تعالى: وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا خُجْرًا مِنْهُ حَبًّا مَّتْرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ<sup>١٦٥</sup> أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ<sup>١٦٦</sup> إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾

ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ الأنعام: ٩٩، قال: (({وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ} قراءة الجمهور بكسر التاء عطفاً على قوله(نبات) وهو من عطف الخاص على العام لشرفه ٠٠ وكذلك قوله : {وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ} . فظاهره أنه معطوف على(نبات) كما أن {وَجَنَّاتٍ} معطوف عليه))<sup>١٦٥</sup> ، ومنها قوله تعالى: وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرِّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿١١٨﴾ الفرقان: ٣٨، قال: ((والظاهر عطف (وَعَادًا)

على و (قَوْمٌ) . وقال أبو إسحاق<sup>١٦٦</sup>: يكون معطوفاً على الهاء والميم في (وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً). قال : ويجوز أن يكون معطوفاً على (الظَّالِمِينَ) لأنَّ التَّأْوِيلَ وعدنا الظالمين بالعذاب ووعدنا عَادًا وَثَمُودًا<sup>١٦٧</sup>)).

ولا مانع من الفصل بين المتعاطفين بجملة واحدة ، وعلى ذلك أجمع كثير من العلماء منهم : الفراء والطبري والنحاس وأبن خالويه وأبن زنجلة ومكي والزمخشري وأبن عطية والانباري

<sup>١٦٤</sup> البحر المحيط: ١٧٢/٨

<sup>١٦٥</sup> البحر المحيط: ١٩٠/٤-١٩١

<sup>١٦٦</sup> ينظر معاني القرآن وعرابه للزجاج: ٦٨/٤

<sup>١٦٧</sup> البحر المحيط: ٤٩٨/٦ قال الانباري في البيان في اعراب غريب القرآن : ٢٠٥/٢: ((كله منصوب بالعطف على(قوم نوح) اذا نصب بتقدير (انكر) أو بالعطف على(دمرناهم)، ولا يجوز أن يكون بالعطف على (وجعلناهم) ))

والعكبري والقرطبي والبيضاوي والنسفي وأبن تيمية وأبن كثير والشوكاني والآلوسي<sup>١٦٨</sup> وإن كان الفاصل كثيرا من الجمل ، فالراجح عدم جواز الفصل خوف الإلتباس لطول الفاصل<sup>١٦٩</sup>.

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، المسمى: منتهى الأمالي والمسرات في علوم القراءات: أحمد بن محمد البناء الدمياطي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، بيروت ١٩٨٧.

- اثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لابي حيان الاندلسي (اطروحة دكتوراه) جامعة ام القرى - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

- اسرار العربية / لابي البركات عبد الرحمن محمد بن ابي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مط الترقى ، دمشق ( ١٣٧٧ = ١٩٥٧ ) .

- الاصول في النحو/أبو بكر بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان ، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ=١٩٨٧م).

- اعراب القراءات السبع وعللها /لابي عبد الله الحسن بن احمد بن خالويه ،تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

- اعراب القراءات الشواذ / لابي البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق : محمد السيد احمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

- اعراب القرآن لأبن سيده الاندلسي (٤٥٨هـ) .

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) اعتنى به الشيخ خالد العاني ، دار المعرفة بيروت لبنان ط ١ ، ٢٠٠٦م.

<sup>١٦٨</sup> ينظر على الترتيب: معاني القرآن للقرطبي: ٣٠٢/١ وجامع البيان ١٢٦/٦ واعراب القرآن للنحاس: ٩/٢ واعراب القراءات السبع: ١/٤٣ ووجه القراءات السبع: ١/٤٠٧ والكشاف: ١/٥٩٨ والمحرر الوجيز: ٣/٦٣ والبيان في غريب اعراب القرآن: ١/٢٨٤ والتبيان للعكبري: ١/٣١٨ والجامع لاحكام القرآن: ٦/٩١ وانوار التنزيل: ٢/٣٠٠ وتفسير النسفي: ١/٢٧١ ودقائق التفسير: ٢/٢٥ وتفسير القرآن العظيم: ٢/٢٦ وفتح القدير: ٢/٢٢ وروح المعاني: ٦/٧٦

<sup>١٦٩</sup> ينظر اثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط: ٢٩٠.

- الاغانى: لأبي الفرج الأصفهاني(٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين /أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد الانباري(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر (١٣٨٠هـ = ١٩٦١م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: أبي سعيد ناصر الدين البيضاوي (ت ٧٩١هـ) دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- الايضاح في شرح المفصل /لابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بأبن الحاجب ( ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ ) تحقيق : د. موسى بناي العليي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
- البحر المحيط /أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية(١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م، مصورة عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب، ١٣٢٨هـ).
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق د. طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس /السيد محمد مرتضى الحسين الزبيدي، وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر ١٩٦١.
- تفسير القران العظيم /للحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- التفسير الكبير مفاتيح الغيب: الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ط ١.
- تفسير النسفي /لابي البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك/الحسن بن قاسم المرادي(ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف تفسیر الطبري/الإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملی، أبو جعفر الطبري ت ٢٢٤-٣١٠هـ، تحقيق: احمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت ٦٧١هـ) دار النشر: دار الشعب - القاهرة .
- الجمل في النحو، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) تحقيق: د . فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، عمان ١٩٨٤ .
- الجنى الداني في حروف المعاني /للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- حاشية الجمل على الجلالين المسمات بالفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية :سليمان الجمل ، تصوير دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د٠ت .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك / محمد بن علي الصبان ( ت ١٢٠٦هـ ) ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار احياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حجة القراءات /لابي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق: سعيد الافغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م .
- الخصائص /أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي(ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الدكتور عبد الخالق عزيمة، القسم الأول: الحروف والأدوات، المملكة العربية السعودية (د-ت).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق د. احمد محمد الخراط دار القلم دمشق ط ١ - ١٩٨٧ م .
- دقائق التفسير / لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق د محمد السيد، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .
- ديوان الاعشى الكبير / شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ = ١٩٦٧م) .
- ديوان جرير / دار صادر بيروت (١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م) .
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد، بيروت ١٩٧٩ .
- ديوان عمر بن ابي ربيعة ، شرح محمد العناني ، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك المسمى ( منهج السالك إلى الفية ابن مالك ) ومعه كتاب (واضح المسالك لتحقيق منهج السالك / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية .
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي ( ت ٦٧٢هـ ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ) ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م ) .
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، الموصل ١٩٨٠-١٩٨٢ .
- شرح الرضي على الكافية / رضي الدين الاسترلابادي ( ت ٦٨٦هـ ) تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .
- شرح المفصل / للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ( ت ٦٤٣هـ ) ، الطباعة المنيرية ، مصر .

- شفاء العليل في ايضاح التسهيل /لابي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .
- العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- غريب الحديث لابي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد الدكن ، الهند، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤=١٩٦٤ م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) دار الفكر - بيروت .
- القاموس المحيط / لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م .
- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد شحاته ،دار النهضة مصر ، د.ت .
- كتاب سيبويه/ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م،مكتبة الخانجي،القاهرة .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل / أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ( ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ ) ، مط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ( ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨ م ) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها /لابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي(٤٣٧هـ)،تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة، ط٥ ، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م .
- الكنز في القراءات العشر /الامام عبد الله بن عبد المؤمن (٧٤٠هـ)حققه وعلق عليه الاستاذ جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث ، طنطا .
- اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ،دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، الطبعة : الأولى .

- لسان العرب / العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري ( ت ٩١١ هـ ) ، دار صادر بيروت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها / تأليف ابي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ=١٩٩٨م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت ٤٨١هـ-٥٤١هـ=١٠٨٨م-١١٤٦م، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، محمد علي بيضون ، بيروت-لبنان ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م=١٤٢٨ هـ .
- المسائل البصريات / لابي علي الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م .
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، جامعة الملك عبد العزيز ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م .
- مشكل إعراب القرآن، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥، الطبعة: الثانية .
- معاني القرآن/الاخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري(٢١٥هـ)حققه: الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ=١٩٨١م .
- معاني القرآن وإعرابه / لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م .
- معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ١٤٤ - ٢٠٧ هـ ) ، مط دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ( ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م ) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الانصاري ( ت ٧٦١ هـ ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط المدني ، القاهرة .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) : فخر الدين محمد بن ضياء الدين الرازي (ت ٦١٦هـ) دار الكتب العلمية ، طهران ، د.ت.
- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت (د-ت) .



- المقرب: أبو الحسن بن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، بغداد ١٩٨٦.
- النحو القرآني قواعد وشواهد / تأليف د. جميل احمد ظفر ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م .
- النحو الوافي: عباس حسن ، دار المعارف ، ط ( ٣ ) - مصر - ١٩٦٢ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت ١٩٧٩.